الفعل غير مقصود بالكلام وما هو لواجب عليه بحيث يتوهم ان يسبق فصر به لما صطلاح
لان الجزئي الحقيقي لا يكون جزءا لغيره فاز زيدا منطلق ذات منطلقة مثلا
معنى كلية فحمل هو عليه والجملة مجموعة منهما بالكلية الوجوع الى الفعل والصلة
واما سلب زيد عما عدا هو صحيح لانه ليس كل حقيقة وما رفع به بعض كتب الميزان
مزان الجزئي الحقيقي مفوا على واحد دون كثير من كلي كما مر فتوهم كثير من الجملة ان الجملة
الواقعة خبرا مبتدا لا يجب ان يكون انشائية لان الخبر الخ اخبار ان الرجل لما ولغلط
نشا من اشتراك الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا كما ذكره واما الدليل الثاني
جاز رد به ان خبر المبتدا على معنى انه يجب ان يكون ثانيا للمبتدا على معنى انه يجب ان تكون
نسبته اليه موقعة موجبة ليتجه ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبري والقضية الم
جبة بل اذا ان يجب ان يعتبر نسبته الى المبتدا بالشرط موجبة او موضوعة او
متشكلة كما مر في ذا الرأي الكرخ فحو قولك زيد عندك اذا تقدم زيد حاضر عن
واعتبار النسبة بالشرط بينهما مما ينبغي ان تتنازع فيه لان المبتدا انما ذكر ليسند
اليه بخبر يزيل الكرخ حال من احوال المبتدا ويربك به بوجه من الوجوه حكم بحكم ما حكم به هذا
خبر وبين ضربت زيدا به (اما اول بعموم به والثاني مبتدا خبر ان يجعل الفعل على انه علم
به الصور تيسر عما وذا الرابعة ذكر به (اما اول بيانا لما وقع عليه الفعل به والثانية ليت
ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذا الوصف حوا بان زيدا به منطلق
زيد منطلق اب وعلم بنا مفعول به الجملة (انشائية كلما كان او خبرا ان كان
حاصلا معها كقولك قائم بالطالب المنشئ واذا قلت زيدا ضربته بمعنى الضرب حصل
فائدة بالتكلم وليس حالا من احوال زيدا باعتبار تعلقه اركونه مفعولا به صفة له
واستمفاده ان يقال فيه لا يراد ملاحظته به وقوعه خبرا عنه مفهوم الجملة بدلالة
فيلزم يكون ضربته او مفعول به صفة ذا الرا على معنى الحكاية بل على معنى انه يتجه
ان يقال فيه يستعاد من لفظ ضربته وتركيبه ما لمبتدا مفعولا خبرا يستفاد من لا
اخر زيدا واستناعه من احتمال الصور والكوفيون بحسب المعنى (اول لا ينافي احتمال
بحسب

بحسب الثاني وكفهو يا فرزنا تقرير العقول به لما تنشاءات الواقعة اخبارا للمبتدا به
مثل قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقولهم اسار زيد جاضربه ليس تصعبا على فواعد العر
بية بل هو ما تقتضيه قلة الفواعد فضع ولا يلتفت اليها وما يجوز بل اضربه وزيدا
امر زيدا اضربه بحسب المعنى وانه يجوز تصعبا محضا قال بعض النحاة انما وجب به
الجملة التي وقعت طلة او صفة كونه خبرية لانها جيت بالصفة والطلة ليعرف
المخاطب الموصول والصفة والموصوف من انتظاهما بحصول الفيئة والطلة فوجب
ان يكون جملتين متضمنين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر الجملة الخبرية فحال
لها انشائية كبعت واخواتها الكلبية كالامر واخواتها لا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا تعود ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا مع حاله او مختصا جاز كونه جملة
انشائية كما مر به واشار به الى ما نقله الشارح وفوعرفت ما فيه ورد على ما
ذكره هنا ان انتفاء مانع مخصوص بخبر المبتدا لا يستلزم ان لا يكون هنا لمانع اخ
ثم قال وقد تقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف ما هو النعت به الجملة
الخبرية كقوله جاء رجل يعدو ورايت الذي ضربا ايدوز مفعول عنوف هذا القول به
مفعولا ثانيا فيا به باب ظننت ومررت بالذي ضاحك فقد اوجب الثاني والثالث
التاء بل به التاء وبل به الحال ليكون ثانيا لصيغة الحال وبه المفعول الثاني في باب علمت
تقول ليتح العلم به فتامل واما على ما ذكره الشيخ به دليل (اما لجاز وهو ان
لا مع الخ هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه يصير المعنى مشتملا على اخبار المبتدا اذا
تاخرت عنه سواء كانت جملا او مفردات فلا معلوله بظاهره كون الخبر جملة والله
والتعويل هنا على ما به المفتاح وجوابه ان المراد ان عدم القول مفهوم على
(انتظاهر فتقرير به سبق فرزنا ما قلت هذا فعلى فيا سر ذا الرا يبغي ان
يقال هاهنا بتقويم الكرخ وايضا ان مرجع النفي يقتضي ان يكون القرائن به غير ثابت
مع انها ارشاد به على ما ذا بقي محله ضرورا ما خرزه ثبت عليه ما يقابل لها
على ضرورا الرضا ير على ذا الوعيارة الكشاف حيث قال والواو الى الكرخ مرجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)